

توحى اشاعة انطباع، عشية انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء، بأن الولايات المتحدة مستعدة لتشديد لهجتها عند التحدث مع اسرائيل، وانها جادة في ممارسة الضغط عليها، عبر انتقاد «احلامها» التوسعية، والدعوة الى اسقاط حلم «اسرائيل الكبرى» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٨٩/٥/٢٣). وليس صدفة ان يقول خبير شؤون الشرق الاوسط في معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، باري روبن: «ان الولايات المتحدة تريد من العرب ان يخرجوا ببيانات معتدلة من قمتهم. وهكذا جاء خطاب بيكر على اساس انه يفترض ان يساعدهم في هذا الاتجاه» (المصدر نفسه، ١٩٨٩/٥/٢٤).

من السهل، طبعاً، ان يستنتج المرء ان صبر الادارة الاميركية بدأ يفند باسحق شامير، او ان الادارة لا تتق كثيراً في الحكومة الائتلافية الحالية، او في خطتها الاخيرة، ذات النقاط الاربعة للسلام. ولكن هذا الاستنتاج سيكون خاطئاً؛ اذ ان بيكر كان حريصاً على تأييد الخطة الاسرائيلية، ولكن بتحفظ من بعض عناصرها ومن تسلسلها الزمني. فهذه الخطة تتخذ لنفسها، كنقطة انطلاق، عقد قمة ثلاثية اميركية - مصرية - اسرائيلية لاعادة تأكيد الالتزام بمبادئ اتفاقية كامب ديفيد، وتدعو الدول العربية الى اثناء حالة الحرب وارساء محادثات مع اسرائيل بهدف تطبيع العلاقات، كما تدعو الولايات المتحدة الى قيادة تحرك دولي فلسطيني لاعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتشدّد على عقد الانتخابات لاختيار مندوبين من الداخل يفوضون اسرائيل على التسوية الانتقالية، ثمّ لاحقاً، على التسوية النهائية (الجورناليم بوست ويكلي، ١٩٨٩/٥/٢٠، ص ١).

وبينما قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في واشنطن، شيئاً، قال المسؤولون الاميركيون شيئاً آخر. كان ذلك خلاصة يوم كامل من المحادثات التي اجراها ارنس مع بيكر وغيره من كبار المسؤولين الاميركيين. ففي الوقت الذي أعلن المسؤول الاسرائيلي ان الولايات المتحدة تؤيد «من دون تحفظ، الخطة الاسرائيلية، وانه تمكن من الحصول على دعم اميركي لفكرة القمة

سيصحبون الممثلين عن السكان، بغض النظر عن انتمائهم السياسي». وما تريده الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي، في هذا المجال، ان يسير في ركب ثلاث قضايا تعتبرها واشنطن مترابطة بعضها ببعض، وهي: أولاً، التيقن من وجود رغبة عامة للتحرك نحو عملية السلام بعيداً من العنف؛ وثانياً، الشعور بالاطمئنان بأن الانتخابات «سوف تكون حرة وديمقراطية»، وان الالتزام بنتائجها لا غبار عليه، مهما كانت هذه النتائج؛ وثالثاً، ان تكون كل الخطوات مترابطة (المصدر نفسه، ١٩٨٩/٥/١٢).

في مقابل هذه المرتكزات الاميركية، برزت سياسة سوفياتية، في اثناء المباحثات، رأى المراقبون والمحللون انها شكلت تحدياً اكبر للولايات المتحدة، ارتكزت على أسس عدة طرحها الوزير السوفياتي؛ منها، ان السوفيات يدعون الى جهد جماعي للتوصل الى تسوية تضمن أمن اسرائيل وأمان الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة؛ وانه ليس في مقدور قوة كبرى واحدة، بمفردها، ان تقيم سلاماً دائماً في المنطقة؛ ثمّ ان السوفيات مستعدون لاقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل عند بدء اعمال المؤتمر الدولي للسلام، وموافقة اسرائيل على التفاوض مع م.ت.ف. (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٩/٥/١٥).

بيد ان شيفاردنارزه عرض ثلاث نقاط سجّل تقدماً في شأنها مع نظيره الاميركي: الاولى، قرار يقضي بعقد «لقاءات منتظمة بين خبراء الوزارتين»؛ والثانية، هي بيان عام جاء فيه تأكيد شيفاردنارزه الى الجانب الاميركي «أعرب، مبدئياً، عن تأييده عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط؛ اما الثالثة، فهي امكان الاعداد لهذا المؤتمر عبر «مقاربات متعددة الشكل» حسب تأكيد الوزير السوفياتي، الذي أضاف: «اننا سنبحث، عن كثب، في مقترحات الدول العربية ومبادرات م.ت.ف. وافكار التي قدّمها شامير في شأن الانتخابات» (الحياة، لندن، ١٩٨٩/٥/١٤ - ١٣).

على مستوى التبعات
ولكن ماذا عن الاقطاب الاقليمية التي توجه اليها خطاب الوزير الاميركي؟ اللافت، حقاً، ان بيكر